المسح الاجتماعي السنوي يعكس اتساع حجم الفجوات الاجتماعية في إسرائيل

*** تقرير مكتب الإحصاء المركزي: تكلفة سلة المشتريات لعائلة مؤلفة من ٣ر٣ أنفار بلغت ١٣ ألف شيكل وهو مدخول صعب المنال بالنسبة للأغلبية الساحقة من الجمهور * الشريحة الأضعف تبقى العرب ***

دلّ المسح الاجتماعي الأخير الصادر عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي على أن الفجوة الاجتماعية تتسع من حين إلى آخر وتسفر عن إبقاء إسرائيل في أعلى نسب الفجوات الاجتماعية من بين الدول المتطورة، وهذا ينعكس في الفجوات الهائلة في معدلات المداخيل، وفي شكل مصروف العائلة.

وينعكس جلّ هذا الأمر في سلة المشتريات التي أعدها مكتب الإحصاء المركزي للعام ٢٠٠٩، وعلى أساسها يجري احتساب التضخم المالي، فيظهر أن تكلفة سلة المشتريات الشهرية لعائلة تسكن في المدينة وعدد الأنفار فيها بالمعدل هو ٣ر٣ أشخاص، ومعدل العاملين فيها هو ٣ر١ شخص، بلغت في العام ٢٠٠٩ الماضي ١٣ ألف شيكل، أي ما يعادل ٣٤٥٠ دولارا (وفق سعر معدل صرف الدولار في العامين الماضي والجاري- ٨ر٣ شيكل).

وبالإمكان القول إن هذا الدخل، وخاصة معدل الفرد الواحد من دخل بهذا المستوى للعائلة، يعتبر بعيدا جدا عن حوالي ٧٠٪ من المواطنين، وهذا واقع تدركه حكومات إسرائيل، وهذا ما دفع الحكومة السابقة برئاسة إيهود أولمرت، إلى التفكير بإتباع حسابين للتضخم المالي، الأول عام وهو المتداول به، والثاني للشرائح الفقيرة، يتم على أساسه احتساب شكل الدعم الاجتماعي للعائلات الفقيرة وحجمه.

ويرتكز حساب التضخم للشرائح الفقيرة والضعيفة على أساس سلة مشتريات تكون فيها حصة المواد الاستهلاكية الأساسية، إضافة إلى مصروفات الطاقة والمياه، أعلى من حصتها المحددة في سلة المشتريات العامة، إلا أن هذه المبادرة، التي كان من المفترض أن يجري العمل بها ابتداء من العام ٢٠٠٩، تبخرت ولم تعد تُدرج على جدول الأعمال.

ويظهر من المسح الاجتماعي الأخير أن تكلفة سلة المشتريات ارتفعت في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٤ر٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، ولكن معها تغير شكل توزيعة الصرف، وبشكل خاص تخفيض نسبة المواد الغذائية ورفع نسبة تكلفة البيوت وصيانتها.

أما توزيعة سلة المشتريات فنجدها كالتالي: المواد الغذائية بما فيها الخضراوات والفواكه تحتل نسبة ٣ر١٦٪ من مصروف العائلة، بدلا من ٢ر١٧٪ في العام ٢٠٠٨، في حين أن نسبة الصرف على السكن، مثل تسديد القروض السكنية أو إيجار البيوت وغيرها، تصل إلى ٤ر٢٤٪ بدلا من ٩ر٢٢٪ في العام ٢٠٠٨، تضاف إليها نسبة ٧ر٩٪ للصرف على الصيانة العامة بكل جوانبها، وهذا بدلا من ١ر١٠٪ في العام ٢٠٠٨، ونسبة ٨ر٣٪ للصرف على الأثاث والمعدات البيتية، كما كان في العام الماضي.

وتصرف العائلة حسب هذا المقياس نسبة ٢ر٣٪ على الملبوسات والأحذية بدلا من ٥ر٣٪ في العام ٢٠٠٨، أما الصرف على الصحة فقد بلغت نسبته ١ر٥٪، في حين تصرف العائلة على قطاع التربية والتعليم والترفيه نسبة ٩ر١٣٪، والمواصلات والاتصالات نسبة ١ر١٩٪، وأمور متفرقة بنسبة ٥ر٤٪.

فوارق شاسعة

ويقسم المسح الجمهور إلى خمس فئات، من حيث حجم مدخول العائلة، وليس من حيث تعداد السكان، بمعنى أنه في فئتي المداخيل الأدنى (الأولى والثانية) نجد ٧٠٪ من الجمهور، ونرى أنه في حين أن تكلفة سلة المشتريات العامة ١٣ ألف شيكل، فإن معدل مدخول العائلة في الخُمس الأدنى (الأول)، في العام ٢٠٠٩ بلغ ٧٦٣٤ شيكلا، وهو ما يعادل أقل من ٥٩٪ من تكلفة سلة المشتريات.

أما الخُمس الثاني، فإن معدل دخل العائلات فيه كان ٩٥٧٤ شيكلا، ما يعادل أقل من ٧٤٪، وحتى أن الخُمس الثالث لا يصل مدخوله إلى مستوى سلة المشتريات، إذ أن معدل دخل العائلة فيه بلغ ١٢١٠٨ شيكلات، وهو ما يعادل ٩٣٪ من تكلفة السلة المعلنة. في حين أن الخُمس الرابع معدل دخل العائلة فيه ١٥٤٠٢ شيكل، أي أكثر من ١١٨٪ من سلة المشتريات، وفي الخُمس الخامس كان معدل الدخل ٢٠٣٣٥ شيكلا، وهو ما يعادل أكثر من ١٥٦٪ من تكلفة سلة المشتريات.

ومن هنا تتضح الفوارق الكبيرة في شكل مصروف العائلة، ففي حين تصرف الشرائح الفقيرة الغالبية الساحقة من مصروفها على الحد الأدنى من مقومات الحياة الأساسية، فإن الشرائح الغنية يكون بإمكانها أن تصرف أكثر على مستوى أعلى من مقومات الحياة، ويبقى لها أن تصرف أكثر على الرفاه ونوعية الغذاء والصحة، وسنقرأ هنا توزيعة أخرى لسلة المشتريات، ونجري مقارنة بين الخُمس الأدنى والخُمس الأعلى.

فمثلا تصرف عائلات الخُمس الأدنى ٣ر٢٢٪ من مصروفها على المواد الغذائية بما فيها الخضراوات والفواكه، بينما تصرف عائلات الخُمس الأعلى ٨ر١٣٪ من مصروفها على المواد الغذائية، ولكن الفرق لا يتوقف عند النسبة المئوية، فإذا ما اعتبرنا أن معدل أنفار عائلات الخُمس الأدنى ٥ أنفار، مقابل ٣ر٣ أنفار في الخُمس الأعلى، سنرى أن معدل الفرد الواحد من المواد الغذائية في عائلات الخُمس الأدنى هو ٣٣٦ شيكلا، في حين أن معدل الفرد لعائلات الخُمس الأعلى هو ٨٥٠ شيكلا، أي أعلى بنسبة ٢٥٣٪.

وهذا نموذج نقرأه أيضا في مختلف جوانب الصرف، فالخُمس الأدنى يصرف ٣ر٣٩٪ من مصروفه على المسكن وصيانته وأثاثه ومعداته، رغم تواضع الظروف السكنية، في حين أن عائلات الخُمس الأعلى تصرف ٣٧٪ من مدخولها على هذه البنود، ولكن هذا يعني أن العائلة في الخُمس الأدنى تصرف ٣ آلاف شيكل على هذا البند، مقابل ٧٥٢٣ شيكلا لدى عائلات الخُمس الأعلى.

هذه الظاهرة تستفحل أيضا حينما يجري الحديث عن الصحة والتعليم، فمعدل صرف الفرد الواحد في عائلات الخُمس الأدنى على مجال الصحة أقل من ٧٢ شيكلا، بينما الفرد في عائلات الخُمس الأعلى يصرف ٣٢٧ شيكلا، بمعنى أن الفرد في الشريحة الغنية يصرف أكثر بنسبة ٤٥٤٪ من الفرد في الشريحة الفقيرة.

وهذا الشكل من الصرف لا يعني إطلاقا أن الفرد في العائلات الغنية بحاجة إلى علاج أكثر، وإنما هذا هو انعكاس مباشر لظاهرة طب للفقراء وطب للأغنياء، إذ أن الشرائح الغنية والميسورة تنعم بتأمينات صحية أعلى من تلك التي يضمنها التأمين الصحي العام، من مستوى خبراء ومختصين، والإسراع في الدور للطبيب المختص، وغيرها من الخدمات الصحية، التي تصل إلى حد تمويل العلاج في الخارج.

نجد الفوارق في الصرف أيضا في الصرف على مجال التعليم، رغم أن التعليم المدرسي مجاني، ولكن هناك جانب التعليم

وكان عدد الفقراء العرب في العام الماضي أكثر من ٨١٣ ألف فقير، مقابل ٩٦١ ألف فقير يهودي، وبهذا فإن نسبة الفقراء العرب كانت في العام الماضي ٤٦٪، وهذا يشكل ارتفاعا عن العام ٢٠٠٨، حينما كانت نسبتهم ٥ر٤٤٪، علما أن نسبة العرب في إسرائيل، كانت في العام الماضي ٢٠٪، وهي نسبة تشمل المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة والسوريين في الجولان المحتل الذين يدخلون ضمن إحصائيات إسرائيل.

اللامنهجي زيادة في إثراء تعليم الطلاب، الذي يمنح الحق للمدرسة وللمجلس البلدي والقروي في وضع مخطط له، وهذا الجانب من جهاز التربية والتعليم مشروط أيضا برسوم معينة يدفعها الأهالي، وقسم من الميزانية يساهم فيه المجلس البلدي والقروي. وهذا الأمر خلق فجوات كبيرة أيضا في مستوى التعليم والتربية بين التجمعات السكانية المختلفة، فحيث توجد شرائح اجتماعية غنية، ومستوى بلدة اجتماعي عالٍ، تجد مستوى الخدمات التربوية أعلى، والفجوة تزداد بشكل خاص بين البلدات العربية واليهودية.

وهناك مطالبات لا يبدو حاليا أن لها آذانا صاغية، تطالب بتغيير مقياس تمويل هذا الجانب التعليمي، بحيث يجري جباية الرسوم من خلال المؤسسات الرسمية بشكل عام وقطري، لتوزع وزارة التعليم الميزانيات بالتساوي، ووضع حد لهذه الفجوات القائمة.

فجوات بين العرب واليهود

صدر في شهر تشرين الثاني تقرير الفقر السنوي الرسمي، الذي يتحدث عن العام ٢٠٠٩، وهو عام شهد فيه الاقتصاد الإسرائيلي أزمة اقتصادية، كانعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن هذه الأزمة لم تكن بهذا الحجم الذي رأيناه في دول متطورة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بل وصلت من الخارج إلى إسرائيل في وقت متأخر نسبيا، مقارنة مع الدول الأخرى، أي في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨، ووصلت ذروتها في الثلث الأول من العام ٢٠٠٩، ثم شهدنا بدء التراجع في الثلث الثاني، وانتهت السنة كلها بخروج كامل من الأزمة الاقتصادية، لتنقلب كل المعطيات.

غير أن الملفت للنظر في تقرير الفقر السنوي أن المعطيات جاءت أقل من المتوقع، والأهم من هذا أن الفقر تراجع في العام ٢٠٠٩ بين اليهود بدلا من أن يرتفع، بينما ارتفع بنسبة عالية جدا نسبيا بين العرب.

وحسب التقرير فقد كان في العام ٢٠٠٩ حوالي ٧٧٥ر١ مليون فقير في إسرائيل، بزيادة ١٢٣٥٠٠ فقير جديد عن العام ٢٠٠٨، وهم يشكلون ٢٥٪ من مجمل السكان، مقابل ٦ر٢٣٪ في العام ٢٠٠٨، أما على مستوى العائلات، فإنهم شكلوا ٥ر٢٠٪ مقابل ٩ر١٩٪ في العام ٢٠٠٨.

وكان عدد الفقراء العرب في العام الماضي أكثر من ٨١٣ ألف فقير، مقابل ٩٦١ ألف فقير يهودي، وبهذا فإن نسبة الفقراء العرب كانت في العام الماضي ٤٦٪، وهذا يشكل ارتفاعا عن العام ٢٠٠٨، حينما كانت نسبتهم ٥ر٤٤٪، علما أن نسبة العرب في إسرائيل، كانت في العام الماضي ٢٠٪، وهي نسبة تشمل المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة والسوريين في الجولان المحتل الذين يدخلون ضمن إحصائيات إسرائيل.

وعلى مستوى العائلات، فقد ازداد عدد العائلات الفقيرة بـ ١٥ ألف عائلة، من بينها ١٤٣٠٠ عائلة عربية مقابل ٧٠٠ عائلة يهودية جديدة، بمعنى أن ٩٥٪ من العائلات الفقيرة الجديدة هي عائلات عربية، فقد كان في إسرائيل في العام الماضي ٤٣٥ ألف عائلة، من بينها حوالي ٣٦٪ عائلات عربية، رغم أن نسبة العائلات العربية من مجمل العائلات في إسرائيل لا تصل إلى ١٥٪، وأيضا هنا يوجد ارتفاع عن العام ٢٠٠٨، فقد كانت نسبة العائلات العربية من مجمل العائلات الفقيرة في إسرائيل في ذلك العام، أقل من ٣٤٪.

وبذلك يكون الفقر على مستوى العائلات اليهودية قد تراجع من ٣ر١٥٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ٢ر١٥٪ في العام ٢٠٠٩، أما بين العائلات العربية فقد ارتفع الفقر من ٤ر٤٩٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ٥ر٥٣٪ في العام ٢٠٠٩، وعلى مستوى الأفراد، فقد كان ١٦٪ من اليهود فقراء، مقابل ٥٥٪ من العرب فقراء.

وهذا الأمر انعكس في تقرير آخر لمكتب الإحصاء المركزي متعلق هو الآخر بسلة المشتريات، وتوزيع صرف العائلات، فقد تخصص التقرير الذي صدر قبل عدة شهور في فارق الصرف بين العائلات العربية والعائلات اليهودية.

وقد رأينا في ذلك التقرير أن توزيع مصروف العائلة اليهودية قريب

ولهذا نرى أنه في حين تصرف العائلة اليهودية ١٦٪ من مصروفها الشهري على مجمل المواد الغذائية، فإن هذه النسبة تصل لدى العائلة العربية إلى ٢٤٪ بسبب تدني مستوى الرواتب، إلا أن العائلة اليهودية تصرف ٢٢٪ من مصروفها على المسكن، مقابل ١٧٪ لدى العائلة العربية، وهذا يعود إلى أن نسبة كبيرة من العائلات العربية تعيش في محيط عائلتها وفي بيوت موروثة، أو مبنية على أراض خاصة، كما أن الغالبية الساحقة من البلدات العربية تعتبر مناطق ريفية، حيث أسعار البيوت أقل تكلفة.

للمقياس المطروح، في حين أنه مختلف كليا عن توزيع مصروف العائلة العربية، وهذا لأن العائلة العربية تشكل نموذجا للعائلة الفقيرة في إسرائيل، هذا إذا عرفنا أن حوالي ٥٠٪ من الجمهور العربي في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر.

وهذا لا يعني أن الوضع وردي لدى الجمهور اليهودي، لأن الفجوات الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء أكبر بأضعاف من الفجوات الموجودة داخل الجمهور العربي، وهذا لأن أعلى مستويات الرواتب نجدها بين اليهود، وهذا ما يرفع معدلاتها بين الجمهور اليهودي.

ولهذا نرى أنه في حين تصرف العائلة اليهودية ١٦٪ من مصروفها الشهري على مجمل المواد الغذائية، فإن هذه النسبة تصل لدى العائلة العربية إلى ٢٤٪ بسبب تدني مستوى الرواتب، إلا أن العائلة اليهودية تصرف ٢٢٪ من مصروفها على المسكن، مقابل ١٧٪ لدى العائلة العربية، وهذا يعود إلى أن نسبة كبيرة من العائلات العربية تعيش في محيط عائلتها وفي بيوت موروثة، أو مبنية على أراض خاصة، كما أن الغالبية الساحقة من البلدات العربية تعتبر مناطق ريفية، حيث أسعار البيوت أقل تكلفة.

وما يدعم هذا التفسير للصرف على المسكن، هو أن جميع النسب المئوية الأخرى المرتبطة بالمسكن متشابهة بين الجمهورين، فالصيانة لدى العائلة اليهودية تشكل نسبة ١٠٪، مقابل ١١٪ لدى العائلة العربية، والصرف على الأثاث والمعدات يصل إلى ٤٪ لدى العائلة اليهودية، مقابل ٦٪ لدى العائلة العربية، وهذا الفارق يعود إلى تدني مدخولات العائلة العربية مقارنة مع مدخولات العائلة اليهودية.

فجوات في الرواتب

وبموازاة صدور تقرير المسح الاجتماعي، صدر التقرير السنوي الرسمي للرواتب في القطاع العام، بينما اصدر مركز «أدفا» تقريرا آخر، حول الفجوات في الرواتب في المجمل العام، بمعنى القطاعين العام والخاص.

وأكد التقرير السنوي لرواتب العاملين في القطاع العام في إسرائيل على الفجوة الرهيبة بين السواد الأعظم من العاملين وبين كبار المسؤولين في مختلف القطاعات، فحينما يتبين أن ٣١٪ من العاملين يتقاضون رواتب تقل عن الحد الأدنى للأجر ويحتاجون إلى تكملة دخل من مؤسسة الضمان، وأن ٥٤٪ من المعلمين يتقاضون أقل من المعدل العام للأجور، يتضح في المقابل أن ما يرفع معدلات الأجور هي رواتب كبار المسؤولين، التي تصل في كثير من الأحيان إلى ما بين ٦ وحتى ١٥ ضعفا من معدل الأجور.

وجاء في التقرير الصادر عن وزارة المالية أن أكثر من ٩٧ ألفا من العاملين في القطاع العام في إسرائيل، وهم يشكلون نسبة ٣١٪ من مجمل العاملين، تقاضوا رواتب تقل عن الحد الأدنى من الأجر في العام الماضي، الذي كان يعادل حوالي ألف دولار، أي ٣٨٥٠ شيكلا شهريا، ويظهر أيضا أن ١٣٪ من مجمل العاملين في القطاع العام وعملوا بوظائف كاملة، احتاجوا في العام الماضي لتلقي مخصصات تكملة راتب حتى يصلوا إلى راتب الحد الأدنى.

كما ظهر أنه إضافة إلى نسبة ٣١٪ هناك ١٣٪ آخرون يتقاضون حتى ٥ آلاف شيكل في الشهر، وهو ما يعادل ٦٢٪ من معدل الأجور الذي كان قائما في العام الماضي ٢٠٠٩، حوالي ٨ آلاف شيكل، كما يظهر أن ٥٤٪ من المعلمين في إسرائيل تقاضوا رواتب غير صافية، تقل عن المعدل العام للأجور.

أما تقرير أدفا فقد أظهر أن الفجوات الاجتماعية لا تزال على حالها، في أحسن الأحوال، ولكنها اتسعت بين قطاعات مختلفة، خاصة في مجال المداخيل ومعدلات الرواتب، وهذا ما نراه في ما يتعلق بالعرب والنساء، ومن جهة أخرى، فإن التخفيضات الضريبية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ في مطلع العام الجديد، ستساهم في توسيع هذه الفجوات من حيث الرواتب الصافية، بعد خصم الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي والصحة.

في المقابل فإن الفجوات القائمة على أساس التمييز العنصري في أكثر من مجال لا تزال قائمة، فالفجوة بين معدلات رواتب الرجال لا تزال على حالها، وإن تقلصت بشكل طفيف، مقارنة مع العام ٢٠٠٠، ففي ذلك العام كان معدل رواتب النساء يساوي ٥ر٦١٪ من معدل رواتب الرجال، في حين أن هذا المعدل ارتفع في العام ٢٠٠٨ إلى ١ر٦٣٪ ولكن الفجوة تبقى كبيرة، والمهم أنه ما بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨ حصل تراجع في هذا المجال، فمعدل رواتب النساء كان في ٢٠٠٧ يساوي ٢ر٦٤٪.

ويقول التقرير إن معدلات المداخيل لدى الشرائح الفقيرة والضعيفة ارتفعت بشكل طفيف منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٨، في حين أن الارتفاع كان مضاعفا وأكثر بالنسبة للشرائح الغنية والكبيرة، ويتم في إسرائيل تقسيم مستويات الدخل إلى عشر مراتب، ولكن هذا لا يعني أن عدد السكان في كل واحدة من هذه المراتب متساوٍ، وهذا ما يثبته جدول آخر نأتي عليه، ولكن أصحاب المداخيل الدنيا الذين يتم إدراجهم في المرتبة الأولى (الدنيا)، زادت مداخيلهم منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٨ بنسبة ٤ر١٪، في حين تراجعت مداخيل من هم في المرتبة الثانية (أيضا هي الدنيا) بنسبة ٤ر٢٪، والتراجع رأيناه في الفترة نفسها لمن هم في المرتبة الثالثة بنسبة ١ر١٪، في حين أن الارتفاع الحاد نسبيا وجدناه لدى من هم في المرتبة العليا، إذ زادت مداخيلهم بنسبة ٩ر٣٪.

وكي نعرف حجم التوزيعة السكانية على سلم التدريج الاجتماعي السابق ذكره هنا، فيما يتعلق بسلة المشتريات، نقرأ جدول معدلات الرواتب، فنرى أن حوالي ٣٣٪ من الأجيرين في إسرائيل كانت رواتبهم في العام ٢٠٠٧ حتى مستوى الحد الأدنى من الأجر، الذي يلامس ألف دولار، في حين أن هذه النسبة كانت في العام ٢٠٠٠ حوالي ٢٩٪، وارتفعت أكثر في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ ولكنها استقرت عند نسبة ٣٣٪ في العام ٢٠٠٨.

ولكن يضاف إلى هؤلاء نسبة ٦٪ من الأجيرين الذين يتقاضون ٥٠٪ من معدل الرواتب في إسرائيل، بمعنى أكثر بحوالي ٦٠ دولارا من الحد الأدنى من الرواتب في ذلك العام، وكانت نسبة الذين تقاضوا ما بين ٥٠٪ وحتى ٧٥٪ من معدل الرواتب في العام ٢٠٠١ حوالي ٢١٪، ومن ٧٥٪ وحتى معدل الرواتب كانت نسبتهم من بين الأجيرين ٣ر١٢٪ فقط. وهذا يعني أن قرابة ٧٢٪ من الأجيرين تقاضوا من رواتب جوع وحتى معدل الرواتب في إسرائيل، في حين أن ٤ر١٨٪ تقاضوا ضعفي معدل الرواتب، و٧ر٩٪ تقاضوا أكثر من ضعفي معدل الرواتب.

في المقابل فإن الفجوات القائمة على أساس التمييز العنصري في أكثر من مجال لا تزال قائمة، فالفجوة بين معدلات رواتب الرجال لا تزال على حالها، وإن تقلصت بشكل طفيف، مقارنة مع العام ٢٠٠٠، ففي ذلك العام كان معدل رواتب النساء يساوي ٥ر٦١٪ من معدل رواتب الرجال، في حين أن هذا المعدل ارتفع في العام ٢٠٠٨ إلى ١ر٦٣٪ ولكن الفجوة تبقى كبيرة، والمهم أنه ما بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨ حصل تراجع في هذا المجال، فمعدل رواتب النساء كان في ٢٠٠٧ يساوي ٢ر٦٤٪.

وعلى مستوى اليهود والعرب، أو على مستوى اليهود في ما بينهم، فإن الفجوات بقيت على حالها، لتتحول إلى فجوات ثابتة على مر السنين، فمعدل رواتب اليهود الغربيين (الأشكناز) يساوي ١٣٨٪ من معدل الرواتب العام، في حين أن معدل رواتب اليهود الشرقيين يساوي معدل الرواتب في البلاد، أما معدل رواتب العرب فإنه «حافظ» على نسبته، أي ٦٧٪ من معدل الرواتب العام، بمعنى أن اليهودي الأشكنازي يتقاضى راتبا أكثر من ضعفي راتب العربي.

[ب. ج]